مركز المشروعات الدولية الخاصة

ملحوظة

في حالة ظهور رموز غير مفهومة في النص الذي بين يديك يرجع هذا إلى خطأ في الطباعة وبإعادة طباعته بصورة سليمة يرجى زيارة الرابط الآن www.cipe-arabia.org/pdfhelp.asp

دور القطاع الخاص في مجال التربية

عبد الرحيم مراد
رئيس مجلس أمناء
الجامعة اللبنانية الدولية

لعلّ من المسلمات التي لا تحتاج إلى برهان أو دليل القول : إن التربية هي أولى دعائم المجتمع السليم، لأنها بناء الإنسان. وبين التربية والتعليم وشائج قربى وصلات رحم، وحينما يفترقان ينقلب الواحد منهما على عقبيه، ليصبح عدواً لدوداً لصاحبه.

فالتربية بمعزل عن معطيات العلم، تبقى محصورة في مجال العواطف والأحاسيس، وتبقى مقصرة، أيّما تقصير، عن بلوغ المرامي المتوخّاة، مهما كانت النيات صادقة، والجهد وفيراً.

وأما التعليم، فإنه، بمنأى عن التربية، يسهم في تخريج أجيال، لا انتماء لهم، ويفتقدون افتقاداً لافتاً إلى حرارة التجربة الإنسانية، ليتماهوا مع الحاسوب أو الآلات التكنولوجية المتقدمة التي يجدونها في مضامير اختصاصاتهم، أو ليصبحوا متماهين مع الكتب الصفراء التي لا تعرف الضوء، إن كانوا من أصحابها.

والتربية الحديثة، أصبح مدلولها يتضمن في تضاعيفه مفهوم التعليم، ويتجاوزه إلى تمثل المعطيات العلمية، في السلوك، وفي الإنتاج؛ وهذا التمثل يحتاج إلى أمرين أساسيين : الرؤية، والقدرة؛ فأما الرؤية فهي وجهة النظر إلى مفهوم التربية، من حيث تحديد الغايات والوسائل؛ وأما القدرة فهي امتلاك الطاقات المادية والبشرية التي يصار بها إلى تحويل الرؤية إلى واقع.

ونتيجة للفروق الحادة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، فقد خضعت التربية لتلك الفروق، خضوعاً جعلها رهينة الظروف الموضوعية والذاتية لكل بلد وشعب.
ولبنان بلد ينتسب إلى منظومة البلدان الفقيرة، ما يجعل التربية فيه تسير سيراً وئيداً – على الرغم من بعض الضوضاء – في سياق معاصر يعج بالحركة المحمومة، بفعل التطورات العلمية والتقنية التي يخضع لها العالم برمته، والتي جعلت من هذا العالم نفسه، قريةً كونية كبرى.

دور القطاع الخاص فى مجال التربية، ورقة من اعداد دكتور عبد الرحيم مراد، رئيس مجلس أمناء الجامعة اللبنانية الدولية، ألقاها أمام مؤتمر "أسباب تعثر ريادية الأعمال فى مصر: التجارب الدولية والدروس المستفادة" بالقاهرة فى 5 نوفمبر ٢٠٠٦.

ولما كان القطاع العام في لبنان، كما في غيره من البلدان الشبيهة أوضاعها بأوضاعه، مرآةً لمشكلات جمة، فقد انعكست آثار تلك المشكلات في مسيرة التربية؛ ما جعل إنتاجيتها أقل مما ينبغي لها أن تكون؛ وما حفز القطاع الخاص على أن يبادر إلى تأدية دوره في هذا السياق؛ ولا سيما أنه يستطيع من خلال خصوصية بنيته، تجنب المشكلات التي سببت ضرباً من الإعاقة لتطور القطاع العام وسعة إنتاجيته.

بيد أن نمطاً من المشكلات، قد جابهت القطاع الخاص، في المجال التربوي وجعلته في أحايين شتّى، عرضةً للنقد اللاذع، من شرائح اجتماعية عدة.

ولعل في صدارة هذه المشكلات تلك المفارقة في الجمع بين الرسالة التربوية، والنفعية في الاستثمار المالي؛ ناهيك من إشكالية الانتماء بين الوطن والطائفة والايدولوجيا؛ وهذه الأمور مجتمعة كانت من أبرز التحديات التي تعرض لها القطاع التربوي الخاص في لبنان

وإن عرضاً إحصائياً مجملاً للواقع التربوي اللبناني، يرينا الحاجة الملحة إلى إسهام القطاع الخاص، جنباً إلى جنب، مع القطاع العام؛ ففي مرحلة ما قبل التعليم الجامعي، لا يغطي القطاع العام سوى اقل من ٤٠% من مجمل الحاجات التربوية؛ وفي المجال المهني يغطي القطاع العام نحو ٤٥% من مجمل الحاجات المهنية؛ وفي مرحلة التعليم الجامعي، يتساوى القطاعان في تحمل الأعباء التربوية.

وقد أثبتت غير تجربة نجاح القطاع الخاص في إكمال المسيرة التربوية التي يقوم بها القطاع العام؛وبهذا، فلا يكون القطاع الخاص في موقع الضدية، بل في موقع المنافسة الشريفة التي تحفز كلا المتنافسين على بذل كل جهد مستطاع، بغية إعطاء الأفضل والأمثل.

والتكامل بين القطاعين أمر في غاية الأهمية، فلكلٍّ منهما فرادته التي يمكن أن توظف في سياق تنموي.

ومن إيجابيات القطاع الخاص – على سبيل المثال، لا الحصر – تخلصه من عوامل الضغط السياسي الاجتماعي المتمثل بالتوازن الوظيفي، مع تجلياته المناطقية والطائفية، والتي قد تترك أثاراً غير حميدة في المنحى الأكاديمي المحض؛ كما أن من إيجابيات القطاع الخاص، عدم وقوعه، فيما يسمى بالروتين الإداري.

وبتحليه بمرونة واسعة، فيما يتعلّق بتطوير المناهج، على نحو دائم، استجابة لكل حاجة علمية، أو تلبية لأي مهارة، أو كفاية؛ فضلاً عن إمكانيته غير المحدودة في استيعاب أعدادٍ كبيرة من الطلاب، في مساحات وأبينة محدودة، من خلال تنويع أوقات الدوام، في النهار وفي الليل.

ومن الأنظمة التربوية الحديثة التي أثبتت نجاحها، في عالم التربية المعاصرة النظامان الأميركي والألماني؛ فقد نجح الأول في التعليم الأكاديمي الجامعي وما قبل الجامعي؛ في حين أن الثاني قد نجح في مضمار التعليم المهني، من خلال المنهج المعروف بالتعليم المزدوج، والذي يقضي بالجمع بين الدروس المهنية والتطبيقية في المؤسسة التعليمية ، من جهة، والممارسة الفعلية للاختصاص في الورش وفي سوق العمل.

و لا شك أن تعقيدات الحياة المعاصرة تتطلب نوعية من التعليم تتناسب مع تلك التعقيدات، وتجيب عن كل أسئلتها إجابة واضحة، لا لبس فيها، فالقرن الحادي والعشرون هو قرن المتغيرات الكبرى في المجالات كافة؛ فثمة تطور تكنولوجي هائل يجري وفق وتيرة سريعة جداً، تتطلب من المعلمين والمتعلمين، على حد سواء، ملاحقةً دؤوبة ومستمرة لكل جديد، في كل مضمار. وسرعة هذا التطور لا تقبل أنصاف الحلول، ولا مكان البتّة لأي متقاعس أو متهاون أو غير متابع لأدق التفاصيل في مجال تخصصه؛ فما كان يحتاج إلى قرون، أصبح يختزل بسنوات؛ وما كان يحتاج إلى سنوات، أصبح يختزل بأيام أو بساعات؛ والحياة لا تنتظر من لا يبالي بها، بل إنها، لقسوتها أحياناً، قد تدعه يموت على مهل، من غير أن تكترث له، بعد أن تكون قد منحته فرصةً ما، لم يحسن استثمارها، وفي أحايين كثيرة ينعدم التكافؤ في الفرص بين الناس، تبعاً للظروف والتباينات الحضارية بين شعب وشعب آخر، أو حتى بين شريحةٍ وأخرى من الشعب نفسه؛ الأمر الذي يحتم على الحالمين بغدٍ أفضل بذل جهد أكبر، بغية تعويض ما فات من الإمكانيات.

والقرن الحادي والعشرون قرن التغيرات الكبرى، على الصعد كافة، يلزم التربية أن تكون معدة لاستيعاب تلك التغيرات، والتأثير فيها، والاستجابة لمضامينها استجابة تنحو بها نحو نماء الإنسان وازدهاره.

ففي البعد السياسي، خرجت الدول، في هذا القرن، من إطارها المعهود، لتصبح دولاً قارية عملاقة، فهذه أوروبا مثلاً، أصبحت بمنزلة الدولة الواحدة ، بعد أن كانت دولا شتى، وعلى المثال نفسه، بدأت ملامح دول قارية أخرى تتشكل هذا البعد السياسي المستجد ترك آثاره الاقتصادية الواضحة، في الحياة المعاصرة، من خلال النمط الاقتصادي العملاق الذي يفرض على أصحابه خططاً للتنمية الضخمة، قائمة على المبدأ القائل : الأقوى هو من ينتج أكثر، وبجودة أفضل، وبكلفة أقل.

والتربية في هذا المناخ من المتغيرات، أصبحت في موضع المدافع عن وجودها، فإما أن يزول دورها، وإما أن تؤهل ذاتها لكي تبقى ممسكة بالزمام. ومن المعروف أن القرن التاسع عشر كان عصر المواد الأولية، وكانت أوروبا المركز الرئيسي لتلك المواد، فكانت الثقل الأساسي للحركة الدولية برمتها، وكانت تربيتها هي التي يعول عليها، ثم تغير المعيار الاقتصادي في القرن العشرين، ليصبح الرأسمال النقدي هو الشريان الحيوي للاقتصاد العالمي، فكانت أميركا – خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية – هي القابضة على مجمل الحركة الدولية، نظراً لما تمتلكه من رأسمال؛ وأصبح المنهج الأميركي في التربية، المنهج الغالب على كثير من المناهج التربوية، ثم جاء القرن الحادي والعشرون ليحمل تغييراً جديداً في المعيارية الاقتصادية، فكانت الأيدي العاملة الفنية هي البوصلة التي توجه حركة الاقتصاد العالمي؛ ما يمنح كثيراً من الشعوب فرصة تحقيق الذات، من خلال مفهوم للتربية يقوم على إعداد تلك الأيدي العاملة الفنية وتأهيلها، ارتكازاً على ما تحقق من إنجازات علمية وتكنولوجية، تكاد تسابق الخيال والأحلام، لفرط سرعتها.

والتربية، في الوطن العربي، مدعوة إلى القيام بدور ريادي يعاين المشكلات، ويستثمر الإمكانيات، بغية الإسهام في إخراج الأمة، من مأزق الضياع والتمزق، في ضوء خطة تنموية علمية، تنظر إلى الواقع العربي بعين التحليل الموضوعي، مبينة أن المصلحة – لا العاطفة ولا الانتماء القومي فحسب – تفرض على الجميع التعاون، من أجل النهوض بشعوبنا نحو غد أفضل.
فما لا ريب فيه أن الأقطار العربية، مجتمعة، تمتلك أكبر ثروة مالية في العالم، فضلاً عن طاقة بشرية كبرى، ومواد أولية لا يستهان بها، وأيدٍ عاملة تحتاج إلى توجيه وتطوير فني، لكي تصبح جاهزة لمجاراة كل تطور تكنولوجي وفنّي وعلمي يأتينا به العصر الحديث.

ولعل في تجربة كوريا الشمالية، ما يبعث الأمل، عند الشعوب العربية، وعند كل الشعوب النامية، على السعي الدؤوب للإفادة من طاقات تلك الشعوب وتطويرها، لتنتقل من الدرجة الدنيا في سلم التصنيف الدولي إلى الدرجة العليا في ذلك السلم.

فكوريا الشمالية كانت لسنوات خلت تصنف ضمن مجموعة الدول النامية، فإذا بها، وفي مدة زمنية قصيرة جداً، تصبح في عداد الدول الصناعية، بل في صدارة تلك الدول.

ولم يكن الأمر مصادفة مجانية، بل كان مشروعاً مبنياً على خطة محكمة، تشتمل على ثلاث مراحل: كل مرحلة منها تستغرق خمس سنوات؛ وقد ركّزت تلك الخطّة على اعتماد التعليم المهني منطلقاً أساسيا لذلك المشروع.

ففي المرحلة الأولى جرى إنشاء مجموعة كبيرة من المدارس المهنية في أنحاء البلاد كافة؛ وكان للريف فيها نصيب كبير.

وفي خلال هذه المرحلة استطاعت تلك المدارس إنتاج بعض القطع الصغيرة للمعدات الكهربائية، أو لمصانع السيارات، وعملت على تسويقها بأسعار متدنية، في أسواق الدول الصناعية، فراجت وكثر الطلب عليها.

وفي المرحلة الثانية، طورت تلك المدارس إنتاجها، فأخذت تصنع بعض المعدات الكهربائية والالكترونية، وتعيد إنتاجها؛ كما أخذت تعيد تجميع السيارات، وبعض المعدات الالكترونية المعقّدة؛ وقد احتاجت إلى استيراد بعض القطع، قبل أن تصل هي نفسها إلى إنتاجها وتسويقها، بأسعار تنافسية، أسهمت في الإقبال المتزايد على شرائها.

وفي المرحلة الثالثة، وصلت تلك المدارس المهنية الفنية إلى ذروة مشروعها، فأصبحت تصنّع كافة المعدات الكهربائية، فضلاً عن تصنيعها لمجموعة من السيارات التي يكثر المقبلون على شرائها، يوماً بعد يوم، بسبب الهوة السحيقة بين أسعارها وأسعار مثيلاتها، من إنتاج الدول الصناعية الأخرى.

هذه التجربة برهان ساطع، على أن الإرادة الصلبة المرتكزة على منهج تربوي سديد، قادرة على النهوض بأي شعب، من درك القهر واليأس إلى ذرا الأمل؛ والمنهج السديد للتربية يقوم على قراءة تحليلية موضوعية، تحدد الحاجات، وتسعى إلى استيفائها، في ضوء الإفادة القصوى من كلّ إمكانية متاحة، واقعاً وتصوراً؛ بشجاعة المؤمن بعدالة قضيته، وبصبر المتيقن من حتمية وصوله إلى غايته.

ونحن في لبنان، نقدم تجربة عملية لمشروع تربوي متكامل، لم تقم به الدولة، كما هي الحال في كوريا الشمالية، بل قامت به ثلّة من الشباب المثقّف، المؤمن بعروبته وبوطنيته، إيماناً تَجسد في نسق منهجي، جعل الأرض اليباب حدائق غنّاء، تضوع بالزكي من عطر الإرادة، حين تُقرر تلك الإدارة أن تسير بمجتمعها من ضباب الوجع والهم إلى نقاء الأمل الواعد بغدٍ أفضل.

هذه التجربة هي تجربة مؤسسات الغد الأفضل التي لي شرف رآستها، والإشراف عليها؛ وقد انطلقت تلك التجربة عام ١٩٧٨ م، من ركام الحرب الأهلية اللبنانية.

في تلك المرحلة، قررنا أن الدفاع الحقّ عن مصالح شعبنا، ينبغي له أن ينطلق من مقعد الدراسة، متجاوزاً البعد اللفظي الخاوي من دلالات واقعية؛ فالخطب، على أهمية بعضها، لا تغير وحدها واقعاً محبطاً يائساً، ولا تجعل الأمي متعلماً، ولا المحروم مكتفي الحاجات؛ فكان الإجماع أن الحل إنشاء مؤسسة تربوية! أين؟ في البقاع! نعم في البقاع! في هذه المنطقة التي تشكّل مِساحتها نحو نصف مِساحة لبنان (٤٧ %) والتي يبلغ عدد سكانها نحو ثمانمائة ألف نفس، والتي يدثرها الحرمان من كل جانب.

والمفارقة، أن هذه المنطقة هي، من زاوية جغرافية، البوابة الرئيسية للبنان، على بعده العربي؛ فكان هذا العامل من العوامل الإضافية الضاغطة علينا، من أجل السعي إلى إنشاء تلك المؤسسة. هذا هو الخِيار! ولكن من أين نأتي بالإمكانيات المادية الجمة، لكي يبصر هذا الخيار النور؟

وهنا بدأ التحدي، وأخذ إصرارنا على المضي في مشروعنا، يزداد يوماً بعد يوم؛ وتوزعنا مجموعات مجموعات، انتشرت عناصرها في المهاجر، وفي البلاد العربية، وفي لبنان، من أجل جمع التبرعات.

وبدأ الخير يهطل، وبدأت أحلامنا تجد لها فسحة على أرض الواقع... واشترينا أرض الأحلام في خراج بلدة الخيارة، في سهل البقاع؛ وكان الموقع وسطاً بين البقاعين ا لغربي والأوسط،، أملاً بامتداد جذور اليوم إلى الغد، نحو المدى الأوسع؛ وكانت بداية مشروعنا مدرسة حضانة نموذجية (نعم نموذجية) في البقاع (نعم في البقاع)، وبالتعاون مع مدرسة IC التابعة للجامعة الأميركية في بيروت!

وأنشأنا المركز الذي سيحتضن مدرسة الحضانة تلك، منطلقاً له، وأسميناه باسم المجاهد العربي الليبي عمر المختار، ليكون عنواناً للثقافة العربية المقاومة التي لا تعرف التقوقع والانعزال.

ورحب المسئولون في IC بمبادرتنا، مع كثير من التعجب، والتساؤل عن إمكانية النجاح، قائلين لنا بصدق: مهمتكم مزدوجة، فمنهجنا التعليمي أُعد لتأهيل التلامذة؛ أما أنتم فإنكم محتاجون إلى تأهيل التلامذة وأهلهم!

ولم يلْقَ هذا الكلام لدينا أي عدوانية؛ بل على العكس من ذلك، فقد فتح أمامنا أفقاً منهجياً معرفياً جديداً، أثمر إنشاء المركز الثقافي العربي، **ليكون الكوة التي من خلالها، ننظر معاً، إلى أفق ثقافي لم يتَح لأبناء شعبنا، بسبب غياب المؤسسات الثقافية والتعليمية عن ساحته.**

ومضت السنون، سنة بعد سنة، تخبر الماضية القادمةَ عن النجاح الباهر لإرادة لم تحبطها المعوقات، ولم تزرع اليأس في طرقها كلّ الصعوبات؛ فإذا بالحضانة ترتقي لتصبح ابتدائية، فمتوسطة، فثانوية؛ وإذا بالمختبرات تزور ربوعنا، فيصبح البحث العلمي أمراً يمكن تحقيقه في مدارسنا، بعد طول انتظار وتهيب؛ والمختبر لم يحل دون وجود المسرح، فالإنسان كلّ متكامل؛ والتربية مدعوة إلى تنفيذ منهج تكاملي، يعنى بالملكات العقلية والتجريبية والفنّية، في آن معاً؛ فكانت المسارح فسحةً لإقامة نشاطات ثقافية جمة...

ويوماً بعد يوم، كانت الآمال تزداد سعةً، مع نضج الثمار الطّيبة؛ فإذا بالمدينة الرياضية، في عمر المختار، تشمخ في انبساطها، مطمئنّة، لتنافس كبريات المدن الرياضية؛ وإذا بالملاعب، على تنوعها، تغزو تلك الديار، لتزرع في ثناياها الفرح والنشاط؛ وإذا بالمسبح يطل في فصل الصيف، معوضاً على من نأى عنه البحر، فرصة الاستجمام الراقي، في أجواء راقية محترمة.

هذه التجربة، في مركز عمر المختار، منحتنا كثيراً من العزم، وحرضتنا على نقلها إلى أماكن أخرى، وفي سياقات متنوعة؛ فكان مركز صلاح الدين التربوي للتعليم العام، حتى المرحلة الثانوية، في قرية خربة روحا البقاعية في قضاء راشيا؛ ثم كان مركز عقبة بن نافع التربوي، في قرية الفاكهة، في منطقة بعلبك، في البقاع الشمالي، على غرار مركز صلاح الدين التربوي؛ ثم كانت نقلة نوعية أخرى، تمثّلت بدار الحنان في منطقة المنارة البقاعية؛ هذه الدار كفلت مئات الأيتام في مبانٍ حديثة، يؤمن فيها التعليم والطعام والشراب والكسوة والسكن؛ وهو يضم اليوم أكثر من ألف طالب وطالبة، يعيشون في جو عائلي تربوي تعليمي متناغم العناصر.

وبعد أن أثبت مركز عمر المختار التربوي نجاحه في التعليم العام، من خلال نتائجه المميزة؛ كان لا بد من الالتفات إلى التعليم المهني، فكانت مدرسة البقاع المهنية التي تمنح شهادة البريفيه المهنية، ثم كان معهد البقاع الفني الذي يمنح طلابه شهادتي البكالوريا الفنية (B.T.) والامتياز الفني (T.S.).

وفي السياق الثقافي المحض، أسهم المركز الثقافي العربي، بنماء البعد الثقافي البقاعي، على نحوٍ لافت، من خلال سلسلة المحاضرات المتنوعة التي تشمل كل الحقول المعرفية؛ فضلاً عن النشاطات الفنّية التي لاقت قبولاً مميزاً، عند الجمهور البقاعي؛ ناهيك من معرض الكتاب الذي يقام سنوياً، ويشكل ظاهرة ثقافية.

هذا النشاط المثمر للمركز الثقافي العربي أغرانا بإنشاء مؤسسات ثقافية شبيهة به، كان لها الأثر البارز في مضمار الثقافة، ومنها: دار بيروت في العاصمة اللبنانية؛ ومركز ناصر الثقافي – منبر بعلبك، في مدينة الشمس في البقاع الشمالي.

وثمة الآن إعداد لمشاريع عدة ستبصر النور قريباً؛ منها دار الأمان للمعوقين، والتي تعد لتستوعب أكثر من ألف معوق، تؤمن لهم الرعاية الكاملة، والتعليم المتناسب مع أوضاعهم، من اجل إعدادهم ليكونوا عاملاً مساعداً على نماء المجتمع، بدلاً من كونهم عالة عليه؛ فضلاً عن البعد الإنساني المجسد في قضيتهم.

ومن المشاريع المزمع تنفيذها مشروع مركز الغد الأفضل الطبي الذي سيسهم في المساعدة الطبية لأبناء شعبنا، في ظروف اقتصادية بالغة الصعوبة.

ومن المشاريع المنتظر تنفيذها أيضاً، مشروع قاعة ابن سينا الثقافية، لتسير تلك القاعة مع أشقائها المركز الثقافي العربي ودار بيروت ومنبر بعلبك...

أما الأمر الذي يشكّل تتويجاً لكل الجهود السابقة التي بذلت في مضمار التربية والتعليم والثقافة، فهو إنشاء الجامعة اللبنانية الدولية منذ أربع سنوات؛ وكان الانطلاق من منطقة البقاع، ومن أرض مجاورة للأرض التي شهدت انطلاقة الحلم الأول؛ وكان اختيار هذه الأرض ذا بعدٍ دلالي، يهدف إلى ترجمة أملٍ كان يراودنا منذ الانطلاقة الأولى، **ومؤداه أن مسافة لا تتجاوز الكيلمترات الثلاثة، يقطع فيها الطالب مسافة علمية كبرى، تبدأ من الحضانة وتنتهي بالدراسات الجامعية العليا،** في اختصاصات متنوعة، لم يكن لأهلنا في البقاع – خلا فئة قليلة – أن يحلموا بها سابقاً...

ونجحت التجربة! ثم عممت، فإذا بالفروع تتوالى؛ وما أجملها مفارقة، فالجامعة بدأت في الريف ثم انتقلت إلى المدينة ومنها إلى الريف مرة أخرى، في حركة تنضح بالعطاء، فكان فرعا بيروت وصيدا، ثم فرع القلمون في شمال لبنان؛ فضلاً عن الفروع خارج لبنان.

وتخرج في الجامعة اللبنانية الدولية الفوج الأول في كلّ اختصاص، وصار خريجوها علامة بارزة في مجالاتهم، يخبرون قصة كفاح ومثابرة، لقلة آمنت بربها، وعملت على استنهاض واقع شعبها ومجتمعها، من خلال رؤية تربوية عوضت غياب الدولة، فكانت نموذجاً رائعاً ، عن دور القطاع الخاص التربوي، في تكامله مع القطاع العام، تكاملاً يعود بالخير والنفع على الفرد والأمة.

آثار هذه التجربة

بعد هذا العرض السريع المكثف لتاريخية هذه التجربة، لا بد لنا من الوقوف على أهم نتائجها وآثارها :

١. **التأسي والمثل الصالح** : لعلّ من ابرز الآثار التي خلّفتها هذه التجربة هو ضرب مثل حي عن كيفية استنهاض فئة محرومة، بإمكانيات قليلة؛ وهذا الأمر قد يتأسى به، لا في البقاع فحسب ، ولا في لبنان وحده، بل قد يضرب في أي حالٍ مماثلة؛ كما أن هذه التجربة تبقى شاهداً حياً على حسن التكامل بين القطاعين الخاص والعام، في مجال التربية، لما فيه خير الفرد والمجتمع

٢. **التغيير الاجتماعي** : فالأسرة البقاعية كانت ترسل بنيها إلى بلاد الاغتراب لأسباب شتى، منها صعوبة إكمال تعليمهم الجامعي في بعض الاختصاصات التي غالباً ما تكون في العاصمة؛ وكان بعضهم ينجح في غربته، وبعضهم يلقى الفشل؛ وكانت الغربة تلتهم الشطر الأوفر من الطرفين بالإغراء أو بالإحباط؛ فجاءت هذه المؤسسات لمنح أبناء هذه الأسر فرصة التعلم السهل، قياسا لما كانت عليه الأوضاع قبل ذلك، فيبقى جزء من هؤلاء في موطنهم، يساهمون في رفع مستوى الوعي الاجتماعي والوطني. وصعوبة التعليم الجامعي سابقاً، كانت تضغط بثقلها على الفتاة البقاعية، فجاءت هذه المؤسسات بارقة أمل ورجاء. وأما المغتربون فقد وجدوا في هذه المؤسسات ملاذاً لأبنائهم، من خلال البرامج التعليمية التي لحظت أوضاعهم، وتعاملت معها بخصوصية وفرادة فعادوا إلى أرض الوطن، ليتابعوا دراستهم من غير انقطاع

٣. **التفعيل التربوي**: هذه المؤسسات تقيم سنوياً، دورات تدريبية لأساتذة القطاعين العام والخاص على حد سواء، ما يعمم الفائدة ويصقل التجربة؛ كما تجري هذه المؤسسات امتحانات تجريبية لعموم التلاميذ، بغية الاستعداد للامتحانات الرسمية، واكتشاف مواضع الضعف لمعالجتها قبل فوات الأوان وهذا ما يثبت ما كنا قد اشرنا إليه، عن التكامل بين القطاعين العام والخاص في مجال التربية.

٤. **التفعيل الثقافي** : لقد أسهمت هذه المؤسسات، في إيجاد ما يمكن أن يسمى بعادات ثقافية، من خلال مواسم ثقافية، اعتاد الجمهور البقاعي على متابعتها في سياق محاضرات متنوعة، أو أمسيات شعرية وموسيقية وفنية، أو في سياق معارض الكتب و اللوحات...إلخ وفي هذا المجال تضع هذه المؤسسات إمكانياتها كافة في خدمة الجمهور ؛ فالقاعات تُعار لكل نادٍ أو جمعية ثقافية في أي نشاط ثقافي؛ والحافلات تتكفل في أحايين شتى بنقل الطلاب كل الطلاب، وليس طلاب المؤسسات فحسب، في نشاطات خاصة بهم.

٥. **التفعيل الرياضي** : بفضل هذه المؤسسات، أصبح البقاع مقصد الأندية وعشاق الرياضة الذين يجدون، في ملاعب المدينة الرياضية ومسابحها ومدرجاتها، أرضاً خصبة لكل النشاطات التي يريدونها.

٦. **التفعيل ألانتمائي**: هذه المؤسسات تسهم على مدار السنة، من خلال برنامج الرحلات والمخيمات الشبابية، في التواصل الدائم بين شباب المجتمع اللبناني على اختلاف طوائفهم وشرائحهم الاجتماعية، من جهة؛ وبينهم وبين شباب المجتمع العربي برمته.